الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة المحاصلين ضمنا
بطريقة السراية بعد استقامته فيه اشارة الى منع الاستقامة من وجهين احدهما
ان كلا من الحركة والزمان ليس من الامور المستقرة مع انه يقع موصوفا كقولك زمان
طويل وحركة سريعة او بطيئة وثانيهما ان مقتضى المدعى هو ان الافعال والصفات
والحروف لا تقع مشبها بها ومقتضى الدليل هو انه امتنع ان يكون شيء منها مشبها
لا مشبها به فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لانه قال يقتضي
كون المشبه موصوفا دون ان يقول كون المشبه به موصوفا واجيب عن هذا بان
اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه اقول لا يخفى بيستلزم اقتضاء كون المشبه
به موصوفا ومحكوما عليه اقول لا يخفى انه لا يلتفت الذهن قصدا وتفصيلا الى اتصاف
المشبه به بوجه الشبه كما يفهم المصنفين فلا يلزم ان يكون المشبه به معنى مستقلا
بالمفهومية صالحا للحكم عليه تامل افاده فاضل والحبيب هو السيد وقول المفيد
اقول الزمان قائمة في الجواب وقد اجاب السيد عن الوجه الاول ايضا بمنع ان مرادهم بالمقابلة
الامور المتقررة وادعاء ان مرادهم بها المعاني المستقلة بالمفهومية وهو مسلم لهذا لك
راجع الفنري قال في الاطول ويندفع الاعتراض الثاني بما حققناه لك ان المستعار له
في الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس المستعار منه فيكفي في ايجاب الاستعارة
التبعية في الافعال والحروف دعوى انها تقع مشبهة لانها تصلح للموصوفية
نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اه مطول وقد يقال الزمان عارض لها
ايضا وقد يلزم بجري فيها افاده في الاطول وهم ايضا موصوفا كما فلا تدخل
في المشتق من الفعل فلا بيتنا ولها المدعى ايضا كما يتناولها الدليل الاسم واقول
لا يخفى ان تصحيحهم بان المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والالة يدفع
الاعتراض على ليلهم بعدم تناوله الثلاثة لدلالة ما على جميع مدعاهم فلا قصور
فيه باعتبار مدعاهم والقصور لخاهو في مدعاهم تامل الصفات لما فرق به
بين الصفات واسمي الزمان والمكان والالة ان الذات المدلولة للصفات في غاية
الابهام والذات المدلولة لتلك الاسما لها تعين الزمانية والمكانية والالية كذا
في الاطول وراجعه فان المبني على تشبيه الضرب اي لا على تشبيه الموضع
المذكور والقبر بالمقتل والمرقد بل شبه الضرب مثلا بالقتل فاطلق عليه
اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة تبعيه بل التحقيق بيني

بيني

ينبغي ان يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والالة فكانه قال
فالتحقيق في الاستدلال على انها تبعية ان يقال ان الاستعارة لما اسم والاحسن ان
يكون المراد بل التحقيق في المدعى والاستدلال لانه كما مضى الدليل بقوله لان المصدر
الخ حقق المدعى بقوله ان الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات الخ فان بالدليل
شامل لاسم الزمان والمكان والالة وايد بالمدعى كذلك وجميع المشتقات شامل
اسم الزمان والمكان والالة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافيه ما تقدم لانه
بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اشم لان المصدر الخ تعليل لتبعية استعارة
غير الافعال في سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول واما تبعية استعارة الافعال
فتحقيق تعليلها ان معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية
كان تمام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وغير مستقل
وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة
اولا في المصدر فتامل وبيانه ذلك ان الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للمشبه
الذي هو مبنى الاستعارة ونفي اللازم يقتضي نفي الملزوم لان الفعل وان دل على
الحدث الذي يصح ان يحكم به ويوصف به لا يصح ان يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه
نسبته الى الفاعل لا لذاتها بل كيفية صل بها الى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم
عليه كما ان الحرف لما وصفه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالابتدا في من مثلا ليتوصل به
الى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله لقصده لغيره
وانما يحكم على الابتدا عند قطعه عما اعتبر في الحرف لانه لازم للمقصود بالحرف
لزوم الاعم للاخص فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناهما التوصل الى معنى خاص
لم يحكم على معناهما ولا به ما دام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان الغرض
فيه لغيره واما صح وقوع الفعل مسندا ومحكوما به باعتبار الحدث المقصود الدلالة
عليه على وجه الاستقلال فقد تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف واما
المشتقات فالمقصد بالذات فيها ذات موصوفة بحدث ما فالدلالة على الذات المقصودة
صح لحكم عليه وعليه الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبته الى الفاعل لتقيد به تلك
الذات فلم تمنع من الحكم عليه لانها لما عارض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية
ان الذات المقصودة فيه في غاية الابهام والمخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لان
المبهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل باوصافه وانما المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)